محمد امين على جهة الوحدة

بسم الله الرحمن الرحيم

ان احسن مايفتتح به المنطق والكلام * حمد الله الواحد الذى برأ الانام * ونصب جهات دالة على وحدته وجوه الدهور والاعوام * وابهى مايترنم به البلابل فى الحدائق * صلوة من جلت بدرر كلماته الرموز والدقائق * وهو محمد المبعوث بمعجزاته الباهرة الى كافة الخلائق (وبعد) فهذه تحقيقات شريفة بعبارات رائقة تسابق معانيها الاذهان * بل تدقيقات غامضة يعجب استماعها الآذان * علقتها على المبحث المتداول فيما بين المحصلين الموسوم بجهة الوحدة بين المتعلمين المشتملة على اشارات الى لطائف امور لايلوح عليه اثر الارتياب * والمتضمنة على اشياء هن ام الكتاب * وقد كنت متكاثرا فى مطالعتها * ومتجاهرا فى مناظرتها * حتى لم يخف منى شئ من رموزها * ورفعت الحجب والستائر من وجوه كنوزها * واطلعت فيها على نكات لايهتدى اليها بدون المعالم الا الالمعى * ولايسترشد بها الا الاوحدى * فشمرت عن ساق الجد لاستخراج نفائس درر قد احتجبت تحت جلابيب عباراته واستكشاف عرائس غرر قد استترت تحت براقيع استعاراته ضاما اليها ماسمعته من استاذنا المحقق ومخدومنا المدقق بل عامة مااوردناه من فوائده وجملة ما ذكرناه من عوائده فجاء بحمد الله رسالة جامعة لفوائد لم تسمع بمثلها الآذان

وحاوية

وحاوية على فرائد لم يطمثهن انس قبلهم ولاجان وان ردها الاغبياء فسيقبلها الاذكياء وبالله التوفق وبيده ازمة التحقيق (اعلم ان القوم قد اوردوا فى اوائل كتب الفن بحثا طويلا وبينوا فيه امورا يتوقف عليهـا الشروع على وجه البصيرة وتعين فى تحصيل الفن وسموه بالمقدمة وطولوا فيه الكلام تطويلا يكاد يمتنع عن الاحاطة والضبط تسهيلا للمتعلم والمصنف رحمه الله تركهـا رأسا وقصر على ما هو المقصود روما منه الى الايجاز وكون كتابه للمبتدئ الذى تحصيله قسرى فلا ينفعـه فى التحصيل البصيرة ولاما يوجب الرغبة بل غاية امره ان يقسره المعلم على حفظ ما فى الكتاب والشارح رحمه الله لما اراد ان يقتفى اثر القوم تتميما للفائدة وتكميلا للعائدة اوردما هو ملخص ذلك المبحث ولبه وصدره بالامر اهتماما لشانه لكونه مناط تحقيق كلام القوم فقال (اعلم) ايها الطالب المسترشد (ان من حق كل طالب كثرة) اى امور متكثرة علما كانت اوغيره مدونة اوغيرها كائنة تلك الكثرة بحيث (تضبطها) اى تجعل تلك الكثرة مضبوطة بحيث لايشذ منها ما يجب دخوله فيها (جهة وحدة) اى جهة وامر صار سببا لوحدة تلك الامور المتكثرة فى ذواتها والمتعددة فى انفسها واستحسن بسببها عدها شيئا واحدا وتسميتها باسم واحد وتفردها بالتدوين ان كانت من العلوم مثلا كل علم عبارة عن المسائل المتكثرة المتعددة ومع ذلك قد عدوه علما واحدا وسموه باسم واحد وافردوه بالتدوين فلا شك ان هناك امرا يناسب تلك الكثرة ويرتبط به بعضها ببعض وبواسطته استحسن عدها علما واحدا فذلك الامر هو جهة الوحدة يعنى جهة صارت سببا للوحدة الاعتبارية لتلك الامور المتكثرة فاضافة الجهة الى الوحدة لامية من قبيل اضافة السبب الى المسبب فقوله تضبطها صفة للكثرة احتراز عن المسائل المتكثرة المجموعة من عدة امور متخالفة لانها وان كانت متشاركة فى انها احكام بامور على اخرى لكن تلك المشاركة ليست مما يستحسن بسببها عد تلك المسائل علما واحدا فمن حق طالب كثرة كذلك ان يتصور كلا منها بخصوصها كما ان من

حق طالب امر واحدان يتصوره بخصوصه فقال ابونا واستاذنا صدر المحققين لازال كاسمه صدرا للفحول مادام العقول مامن كثرة الا ولها جهة تضبطها وتجعلها وحدة اعتبارية واقلها مشاركة الامور فى انها موجودات لكن منها مااعتبر ضبط تلك الجهة اياها كالمسائل المتشاركة فى امر يعتد به كالموضوع والغاية ومنها مالم يعتبر ضبطها كالمسائل الكثيرة الغير المتشاركة فى امر يعتد به فقوله تضبطها اشارة الى جهة وحدة اعتبر ضبطها كما هو المتبادر لاما امكن ان يعتبر فيخرج المسائل المجموعة من عدة علوم متخالفة اذ المشاركة المذكورة وان كانت جهة تضبطها الا انها لم تعتبر لعدم كونها فى امر يعتد به هذا كلام تحقيق لاريب فيه الا انه مبنى على ان المراد بجهة الوحدة للامر الذى صار سببا لوحدة الكثرة سواء استحسن بسببها عدها شيئا واحدا اولا ولاشك انه لاتوجد على هذا كثرة لا تضبطها جهة وحدة ومما يقضى منه العجب انه اراد بعضهم بالجهة ماذكرنا وقال مع ذلك ان قوله تضبطها جهة وحدة قيد واقعى لااحترازى اذ لا يوجد كثرة لا تضبطها جهة وحدة فاعرفه وقد اورد المتصدون لشرح هذا الكتاب على قوله من حق كل طالب كثرة انه لايفيد المقصود وهو ان من حق كل طالب المسائل المنطقية ان يعرفها بتلك الجهة اذ الكثرة لكونها مهملة فى قوة من حق كل طالب بعض الكثرة فلايفيد المقصود وهو ظاهر واستصعبوا الامر فيه فتشبثوا تارة بان التنوين فى الكثرة للعموم كما فى تمرة خير من جرادة وتارة بان المهملة عند علماء البلاغة قد تكون فى قوة الكلية دفعا لترجيح احد المتساويين على الآخر واقول هذا بناء على ان يعتبر دخول كل على لفظ الطالب فقط ويكون اضافته الى الكثرة لمجرد تعيين المضاف من غير تعرض للشمول فى المضاف اليه وجودا وعدما واما اذا اعتبر دخول السور على مجموع المضاف اليه بان يعتبر الاضافة مقدما على السور فيكون المعنى ان من حق كل من يصدق عليه هذا المفهوم اى مفهوم طالب الكثرة على قياس كل رجل يأتينى فله درهم لافادة المتعلق افادة ظاهرة هذا هو التحقيق وبالقبول حقيق وتاليه

استمسك بحبل التوفيق فلا تصغ الى ما اوردوا فانه وقع اول من وقع فيه من قلة التدبر وتبعه الباقون لمنعهم ربقة التقليد عن التفكر وهم يحسبون انهم يحسنون صنعا لبئس ما كانوا يصنعون لو كانوا يعلمون والجملة المقصود انه يليق بحال كل من هو طالب الكثرة ولها جهة تضبطها ضبطا معتبرا (ان يعرفها) اى تلك الكثرة المضبوطة (بتلك الجهة) اى ان يتصورها بخصوصها بتعريف مأخوذ من تلك الجهة الضابطة لها فيحصل للطالب العلم الاجمالى بتلك الكثرة وتكون بحيث تمتاز عما عداها فالعلم الحاصل من تلك الجهة العلم الاجمالى وعلى الوجه الكلى اذ الكثرة لكونها جزئيات يتوقف تحصيلها على الوجه الجزئى ومفصلة بالاحساس بها والمباشرة بكل منها على حدة وذا على تقدير امكانه لايكون الابعد الشروع فى تلك الكثرة وتحصيل كل منها فكيف يكون مقدمة للشروع فيها والى هذا المعنى اشار بقوله (ويحصل الشعور بها) العلم الاجمالى بتلك الكثرة بتلك الجهة او بسبب تلك الجهة بتلك الكثرة (قبل الشروع فيها) اى فى تلك الكثرة والشروع فى الشئ التلبس به ولو بجزء منه فضمير بها راجع الى الكثرة والباء صلة الشعور فيكون على منوال ضمائر الاخر لكن قولنا بتلك الجهة محذوف اعتمادا على ماسبق ذكره او الضمير للجهة والباء سببية وصلة الشعور مقدرة وهو قولنا بتلك الكثرة وامر التفكيك سهل وانما كان تصور الكثرة المضبوطة بالجهة بخصوصها بتلك الجهة من حق كل طالبها اذ لولاها فاما ان لايتصورها اصلا فيمتنع طلبها اذ هو توجه النفس نحو الشئ وتوجه النفس نحو المجهول من جميع الوجوه محال واما ان يتصورها لكن لابخصوصها بل بوجه شامل لها ولغيرها فلا يتصور طلبها بخصوصها اذ الطلب لكونه فعلا اختياريا لا يتصور بدون ارادة تتعلق بخصوص المطلوب فلو لم يتصورها بخصوصها بحيث تمتاز عما عداها بل بوجه عام لم ينبعث منه شوق اليها بل الى فرد منها فلم يتميز عنده المطلوب عن غيره فلا يتحقق ارادة تتعلق بخصوصها فيمتنع الطلب بخصوصها ولئن اندفع الى طلبها من حيث

انها جزئية لذلك الوجه العام الشامل لها ولغيرها فعسى ان يودى الطلب الى غيرها فيفوت مايعنيه و يضيع وقته فيما لا يعنيه واما ان يتصورها بخصوصها لكن لا بتلك الجهة بل يتصور كل واحد من تلك الكثرة بخصوصه فيتعسر بل يتعذر لكثرتها بل عدم تناهيها فعلى هذا التحقيق قوله (حتى يأمن) اى الطالب (من فوات شئ ممايعنيه) وهو مايكون من الكثرة المطلوبة (و) يأمن عن (صرف الهمة) وشطر من الزمان (الى ما لايعنيه) وهو ما لايكون منها فيكون كمن ركب متن عمياء وخبط خبط عشواء فائدة للامر الثانى فيرد ان المناسب اما ذكر فوائد جميع الاقسام اوالاقتصار على فائدة القسم الثالث وهو التفصى والخلاص عن التعسر بل التعذر اذ النفى والاثبات فى الكلام المقيد يتوجهان الى القيد وهو هنا قوله بتلك الجهة الا ان يقال اذا تعذر تصور كل بخصوصه تكون اوقاته مصروفة فى شرط الطلب الذى هو تصور المطلوب فلم تحصل بعد فلايتصور الفراغ منه الى تحصيل المطلوب فيفوت ما يعنيه وهو المطلوب و يضيع وقته فيما لا يعنيه وهو شرط المطلوب واذا تعسر فيصرف شطرا من الزمان الى تحصيل الشرط فربما لا يسع باقى ازمانه الى تحصيل المطلوب اويمله تحصيل الشرط فيتقاعد عن الطلب بعد الشروع فيفضى الى الفوات والضياع وبالجملة فائدة الامر الثالث ايضا يفضى الى الامن من الفوات والضياع واما بيان حصول الامن من الفوات والضياع عند معرفتها بخصوصها بتلك الجهة فهو ان من تصور علما برسمه فقد يتمكن تمكنا تاما من ان يعلم كل مسئلة ترد عليه انها منه ام لا بواسطة حصول مقدمتين كليتين حاصلتين من طرد التعريف وعكسه بان يضمها الى صغرى سهلة الحصول فيحصل له مطلوبه فبذلك يماثل بمن سلك طريقا لم يشاهده لكن عرف اماراته فانه على بصيرة فى سلوكه (و) من حق ذلك الطالب ايضا (ان يعرف غايتها) ان يصدق بترتيب فائدة عليها مختصة بها فى اعتقاد الطالب معينة ومرتبة عليها فى الواقع ومعتدة بالنظر الى

مشقة تعرض له فى تحصيل تلك الكثرة فيصدق بان الشئ الفلانى فائدتها سواء كان ذلك التصديق جازما اوغير جازم فالمعرفة ههنا لكونها بمعنى التصديق لم يعطف قوله غايتها على الضمير المنصوب فى قوله ان يعرفها بل اعاده تنبيها على ذلك وانما كان التصديق بتلك الفائدة المذكورة من حق الطالب اذ لو لم يصدق بفائدة كذا فاما ان لا يصدق بفائدة فيه فتستحيل اقدامه عليه والشروع فيه اذالشروع لكونه فعلا اختياريا لايمكن بدون التصديق بفائدة فيه او يصدق بفائدة لكن لايصدق بمايختص بها بان يصدق بان لها فائدةما على الوجه الكلى فيلزم الترجيح بلامرجح اذ لايترجح شئ مما يؤدى الى فائدة ما على ماسواه بحصول تلك الفائدة من كل منها فانبعاث الشوق الى واحد بخصوصه دون واحد ترجيح بلامرجح او يصدق بفائدة مختصةبها لكن لايصدق بماهوالمتعين بان يصدق بان لهـا فائدة تختص بها فلا ينبعث منه الشوق ايضا الى واحد بخصوصه دون واحد لان اصل الفائدة مشترك بين جميع الافعال ومجرد الاختصاص ليس امرا شوقيا تنبعث النفس لاجله اليه دون غيره واماكون تلك الفائدة مترتبة عليها فى الواقع ومعتدابها فانماهو (ليزداد) الطالب بعد الشروع (جدا) اى جده وجهده على انه تمييز (ونشاطا) اى سروره وتلذذه لوجد ان ما يتمناه ويعتقد حصوله مما شرع فيه (ولايكون سعيه) وكده (عبثا وضلالا) بلا فائدة فى نظره اوعرفا فانه اذ لو اعتقد بما لا يترتب عليه وربما زال اعتقاده فى اثناء سعيه لعدم وجدان المناسبة بين مايعتقد ترتبه وبين ماحصل له فيصير عبثا بلافائدة فى نظره فيقع الفتور فى سعيه ولواعتقد بما لايعتد به مما يترتب عليه لعد العرف كده فيه عبثا وبذلك يفتر جده وتضعف همته فالعبث ما لا يترتب عليه فائدة اصلا او يترتب عليه ما لايعتد به (ثم اعلم ان كل امر يترتب على الفعل فهومن حيث انه على طرف الفعل ونهايته يسمى غاية ومن حيث انه يترتب عليه وثمرته ونتيجته يسمى فائدة فهما متغايران اعتبار اويعمان الافعال الاختيارية

وغيرها لكن الفائدة منها ما تكون حاملة للفاعل على الاقدام على الفعل فمن حيث انها مطلوبة للفاعل تسمى غرضا ومن حيث ان صدور الفعل لاجلها تسمى علة غائية والغرض والعلة الغائية مختلفان ايضا اعتبارا ومنها ما لايكون كذلك كالعثور على كنز لمن توجه الى زيارة صديقه وافعاله تعالى من هذا القبيل فان لها فوائد جمة ومصالح لا تحصى ومع ذلك غير معللة بالاغراض عند اهل الحق كما بين فى موضعه فالمراد بغاية العلم غاية تدوينه وتحصيله ومعنى معرفة غاية العلم ان يعلم غاية ادعت المدون الى تدوين العلم واعلم ان من حق الطالب ايضا ان يصدق بموضوعية موضوع تلك الكثرة ان كانت من العلوم المدونة ليحصل له زيادة تميز للمطاعن غيره وزيادة بصيرة فى شروعه لان تمايز العلوم فى ذواتها تمايزا معتبرا عند القوم بحسب تمايز الموضوعات فلو قال وان يعرف موضوعها ان كانت من العلوم المدونة ليتم تفصيله بلاكلفة واستقام تفريع قوله جرى عادة العلماء الخ وحصل الالفة ومايقال من ان قوله ويحصل الشعور بها اشارة اليه بطريق ذكر اللازم وارادة الملزوم اذ بالتصديق بموضوعية موضوع العلم يحصل العلم الاجمالى بمسائل العلم فرد ودبانه مع كونه حملا للعبارة على خلاف ما يتبادر منها لا بد فيه من قيد وهو قولنا ان كانت من العلوم المدونة لكون الكثرة اعم من العلوم وغيرها وبانه لازم اعم لكونه لازما لمعرفته برسمه المشار اليها بقوله ان يعرفها بتلك الجهة والتصديق بغايتها ولاد لالة للعام على الخاص باحدى الدلالات الثلث والقول بان الاخيرين مذكوران صريحا لايسمن ولايغنى من جوع (واعلم ان المقصود الاصلى ههنا انه جرى عادة العلماء فى اول تصانيفهم على تقديم الشعور بتعريف العلوم الخ لان كل علم كثرة تضبطها جهة وحدة ذاتية اوعرضية وكل كثرة تضبطها جهة وحدة من حق كل طالبها ان يعرفها بها فكل علم من حق طالبه ان يعرفه بها ومعرفته بها لكونها نظرية يحتاج الى البيان فجرى عادة العلماء الخ فقوله من حق كل طالب كثرة اشارة

الى الكبرى قدم رعاية لطريق التعليم حيث اتى بالتخصيص بعد التعميم فى قوله (ولان كل علم) من العلوم المخصوصة المدونة (كثرة) اى مسائل كثيرة لكن لايلايمه قوله فيما سيجئ باعتبارها تعد مسائله باضافة المسائل الى الضمير العلم ولو قال باعتبارها تعد علما واحدا لكان اولى (تضبطها) تلك المسائل الكثيرة (جهة وحدة) وتصيرها شيئا واحدا بعد ما كانت متعددة فى انفسها ومتكثرة فى ذواتها فتلك الجهة اما امر ذاتى على ما اشار اليه بقوله (ذاتية) فهى مرفوعة على انه صفة لجهة وحدة واما امر عرضى على ما سيجئ والضمير فى قوله (باعتبارها) راجع الى جهة الوحدة الذاتية وتقديم الصلة للاهتمام لا للحصر والحصر اضافى بالنسبة الى غير جهة الوحدة اوباعتبار كل من الجهتين (تعد مسائله) المتكثرة (علما واحدا) اذ جميع العلوم متشاركة فى انها تصديقات واحكام بامور على اخرى ومع ذلك لم تعد علما واحدا ولم يستحسن افراده بالتدوين والتعليم بل جعل طوائف وعدكل طائفة علما خاصا وليس ذلك الا بواسطة امر ارتبط به بعضها ببعض وصار المجموع به ممتازا عن الطوائف الاخر سواء كان ذلك الامر موضوع العلم بان يكون موضوعات مسائله راجعة الى شئ واحد وغايته بان تتحد مسائله فى الغاية فجهة الوحدة الذاتية هى الموضوع لكونه امرا ذاتيا لاكون تلك الكثرة باحثة عن احواله اذ ذلك الكون خارج عن الكثرة عارض لها فلا يكون امرا ذاتيا فالشارح تسامح حيث قال (وهى) اى الجهة الوحدة الذاتية (كونها) اى تلك الكثرة (باحثة) البحث فى اللغة التفحص والتفتيش وفى الاصطلاح يطلق على معان ثلث الاول المناظرة والمباحثة والثانى اثبات النسبة الايجابية اوالسلبية بالاستدلال والثالث حمل شئ على شئ واثباته له وهذا هو المراد فى تعريف الموضوع بقولهم موضوع كل علم يبحث فيه عن اعراضه الذاتية وبينه وبين الثانى عموم من وجه والمراد بكون الكثرة باحثة كون البحث واقعا فيها لا ان نفسها باحثة وهو ظاهر (عن

بحث (و) تضبطها ايضـا (جهة وحدة عرضيـة) وهى الامر العرضى الذى سبق مثاله الموعد اليه لكن هذه الجهة (تتبع الجهة الاولى) الذاتية فى انها تعد باعتبارها ايضا المسـائل الكثيرة علما واحدا لان الاولى لكونها امرا ذاتيا لها فضل ورجحان على الثانية لكونها امراعرضيا على ان الغايات تابعة فى الوجود للعلوم التابعة للموضوعات فيه لكونها جزأ من العلوم فالثانية تبعية للجهة الاولى فى الوجود ايضـا وذلك الامر العرضى المسمى بالجهـة الوحدة العرضية (ككونها) اى تلك الكثرة (آلة) فى العوم الآلية كالنحو والمنطق مثلا والالة هى الواسطة بين الفاعل الى منفعله فى وصول اثره اليه كالمنشار للنجار فى وصول اثره الذى هو المتقطعية الى الخشب (واستتباعها) اى تلك الكثرة (غاية) واحدة اى كونها مشاركة فى الغاية وقد تسامح فيه ايضا حيث فسر الجهة الوحدة العرضية باستتبـاع الغاية وهى نفس الغـاية (ثم اعلم ان الآلية وان كانت مختصة بالعلوم الآلية التى تكون آلة لتحصيل شئ آخر غير مقصود فى نفسها لكن الغاية لا اختصاص لها بعلم دون علم اذ ما من علم آلى اوغيره الاوله غاية وفائدة تترتب عليـه لكن العلوم الغير الآلية وهى مالايكون فى نفسها آلة لتحصيل شئ آخر بل كانت مقصودة بذواتهـا غايتها حصولها نفسهـا (واما العلوم الآلية فغايتها حصول غيرها (فان قلت فعلى هذا لايكون غاية العلوم الغير الآلية جهـة وحدة عرضية لعدم خروجها عنها على ان كون شئ غاية لنفسه غير معقول اذ غاية الشئ علة له ولايتصور علية الشئ لنفسه قلت المغايرة الاعتبارية كافية للعلية والخروج (فان قلت بين لنا ما هى فان الامر تشابه علينا (قلت فاستمع لما نقول فان الغاية مايكون بحسب وجوده الظلى علة لذى الغـاية بحسب وجوده الاصلى فاللازم كون تلك العلوم التى هى الموجودات ذهنية وصور عقلية باعتبار وجودها فى الذهن لابذواتها بل بصورها كما اذا تصورها قبل تحصيلها علة وغاية لنفسها باعتبار وجودها فى الذهن بذواتها

كما اذا حصلتها فانها حينئذ تكون حاصلة بذواتها فى الذهن ولاشك
فى تغاير الاعتبارين وخروجها باعتبار عن نفسها باعتبار آخر كذا
قالوا ولايخفى مافيه وعندى ان معنى كون غاية العلوم الغير الالية
انفسها ان غاية تحصليها والامر الباعث عليه هو انفسها لاغير
فلا اعتبار اصلا وبالجملة ان كون كل علم عبارة عن مسائل كثيرة
مضبوطة بجهة وحدة اما ذاتية اوعرضية (جرى عادة العلماء)
العادة هو الفعل الاختيارى الذى دام وقوعه او كثر واذا قل يسمى
نادرا فى اول تصانيفهم (على تقديم ما يفيد الشعور) والمعرفة
الاجمالية بمسائل العلوم معرفة (بتعريف العلوم) ورسمها باحدى
الجهتين واصله جرى عادتهم على تقديم رسم العلم باعتبار احدى
الجهتين على المقاصد ليمتاز العلم المطلوب عند الطالب عن غيره
فيصح توجهه اليه بخصوصه ويكون على بصيرة فى طلبه ويجوز
تعلق قوله بتعريف العلوم على تقديم الشعور اى تقديما بسببه وقوله
(وغايتها) عطف على الشعور بتقدير المضاف اى وجرى عادتهم
على تقديم بيان غايتها وكذا قوله (وموضوعها) ويجوز
عطفهما على تعريف العلوم ليكون فى حيز الباء وبتقدير ذلك
المضاف اى وعلى تقديم الشعور بتلك المسائل ببيان غايتها
وموضوعها وعطفه على تعريف العلوم وجعل الشعور بمعنى
التصديق يستلزم ان يكون الباء صلة للشعور بهذا الاعتبار وسببية
باعتبار معطوف عليه وعطفه على صلة الشعور المحذوفة تمحل
فلله در العلماء حيث جرت عادتهم فى مفتتح تصانيفهم على تقديم
رسم العلم باحدى الجهتين وبيان موضوعها وغايتها (على الشروع
فى مسائلها) كى لايكون المتعلم كمن ركب على متن عمياء وخبط خبط
عشواء الشروع فى الشئ التلبس ولو بجزء من اجزائه بقصد تحصيل
الكل اذ لا يقال لمن خرج من داره بقصد المسجد انه شارع فى سفر
الهند مثلا واما تعريفهم موضوع الفن كتعريف النحاة الكلمة
فلكونه من المبادى التصورية لا لانه يتوقف عليه التصديق

بموضوعية الموضوع اذالموقوف عليه هناك تصور مفهوم موضوع الفن تبصر ان كنت ذافطنة ولما لم يسلك المصنف هـذا المسلك المتعـارف فيما بينهم روما منه الايجاز (فنقول) مقتفيا على اثرهم معرفا للمنطق (باعتبار الجهة الاولى) الذاتية (المنطق) اى المفهوم الكلى الاجمالى الشامل بجميع المسائل المخصوصة المعبر عنه بلفظ المنطق فان لفظ المنطق بل جميع اسمـاء العلوم كالنحو والصرف وغيرهما يطلق على المسائل المخصوصة الجزئية وعلى التصديقات بتلك المسـائل الشخصية وعلى الملكة الحـاصلة من مزاولة تلك الادراكات والتصديقات وعلى المفهوم الكلى الاجمالى الشامل بجميع تلك المسائل والثلاثة الاول لايقبل التعريف بالطريق المعتاد وانمايوصل اليه ويعرف بتعريف جامع ومانع بالاعتبار الرابع والمنطق فى اللغة مصدر كالنطق يقال لصوت وحروف يفهم منهمـا المعنى وقد يطلق على ادراك المعقولات ويخص المعنى الاول باسم المنطق الظاهرى والثانى بالباطنى ولما كان يتقوى كلا معنيى المنطق بهذا الفن اشتـق له اسم من النطق ويسمى بالمنطق فكأنه منبع النطق ومعدنها ووضع بازاء مفهوم كلى اجمالى يفصله قوله (علم) اى اصول وقوانين (يبحث فيه عن الاعراض الذاتية) وهو الخارج المحمول على الشئ اللاحق له اما لذاته بلاواسطة فى العروض اى لايكون هنـاك امر يعرضه العـارض بالحقيقة وبواسطة يعرض للمعروض فلا يكون هنـاك عرضان بل عرض واحد منسوب الى الواسطة اولا وبالذات والى المعروض ثانيـا وبالعرض كما اشتهر فى الحركة بالنسبة الى السفينة انها عارضة لها بلا واسطة ولجالسها بواسطة السفينة وهو المعنى بالواسطة فى العروض فالمعتبر فى العرض الاولى هو انتفاء الواسطة فى العروض دون الواسطة فى الثبوت التى هى اعم اذ هى مايكون سببـا لثبوت شئ لآخر سواء ثبت الشئ الثابت لهذا السبب اولم يثبت بشهـادة انهم عدوا الالوان من الاعراض الذاتية للسطوح مع انها فائضة عليها من المبدأ الفياض

وهو واسطة في الثبوت ومايفهم من الحاشية الصغرى للعلامة الكبرى
من ان المعتبر في العرض الاولى هو انتفاء الواسطة في الثبوت فمحمول
على انتفائها في ضمن الواسطة في العروض اولامر يساويه وبواسطة
استعداد يختص بالامر المساوى ان يكون هناك واسطة في العروض
فيعرضها اولا وبالذات وللمعروض بتبعيتها بشرط ان يكون
ذلك الواسطة مساويا له جزأ كان او خارجا على ماهو التحقيق
فالعرض الذاتي ما يسند الى الذات اما بلا واسطة كما في العرض
الاولى وبواسطة ما يسند اليها بلا واسطة كما في اللاحق لامر
يساويه واما مايلحق الشئ بواسطة الامر الاعم كالحركة اللاحقة
للابيض بواسطة كونه جسما او الخارج الاخص الكلي كالضحك
العارض للحيوان بواسطة كونه انسانا او المباين كالحرارة
اللاحقة للماء بواسطة النار فتسمى اعراضا غريبة لما انها لم تستند
الى الذات ففيها غرابة بالقياس اليها والعلوم لا يبحث فيها
الاعن الاعراض الذاتية لموضوعاتها اذ اللايق في العلم ان يبحث
فيه عن الآثار المطلوبة لان لكل شئ استعدادا مختصا به يترتب
عليه بسبب ذلك الاستعداد آثار مخصوصة تسمى بالاثار المطلوبة
وتطلب في العلم لكونها حال الموضوع في الحقيقة واما الآثار
المترتبة بسبب استعداد غير مختص به فهي بالحقيقة حال الامر
الذي ذلك الاستعداد مختص به كالامر الاعم او الاخص او المباين
فتقييد الاعراض بالذاتية لمجرد التوضيح ويتم التعريف بدونه
لماليس في العلم ما يبحث عن عرضه الغريبة حتى يدخل فيما يبحث
عنه فيخرج بقيد الذاتي فيكون قيدا احترازيا ومما يهم ان يعلم ان المراد
بالبحث في العلم عن الاعراض الذاتية للشئ ان يرجع البحث فيه
اليها بان يجعل موضوع العلم موضوع المسئلة ويحمل عليه ماهو
عرض ذاتي له او يجعل نوعه موضوع المسئلة ويحمل عليه ما هو
عرض ذاتي لذلك النوع اومايعرضه لامر اعم لكن بشرط ان لايتجاوز
عمومه موضوع العلم او يجعل عرضه الذاتي اونوعه موضوع

المسئلة ويحمل عليه العرض الذاتى له اوما يعرضه لامر اعم بالشرط
المذكور فلا يرد ان العرض الذاتى بالتفسير المذكور يلزم ان يكون
من مقتضيات الذات اولوازمه فيلزم ان يكون محمولات مسائل العلم
اعراضا ذاتيا لموضوع العلم بل يلزم من ظاهر العبارة ان يكون
الموضوعات فى المسائل موضوع العلم اذ الظاهر عن البحث عن
الاعراض الذاتية للشئ فى العلم حمل الاعراض الذاتية فيه على ذلك
الشئ الذى هو موضوع العلم والحال ان الامر ليس كذلك اذ ما من علم
من العلوم معقولها ومنقولها الا ومحمولات اكثر مسائلها اخص
من موضوعاتها وموضوع اكثر مسائلها اخص من موضوع العلم
فقولهم ما يبحث فى العلم عن الاعراض الذاتية مجمل ومفصله ماذكرنا
فخذها نافلة لك وما يقال من ان العرض الذاتى هو الشامل اما على
الاطلاق اوعلى سبيل التقابل اذا لم يحتج ذلك الشئ فى لحوقه له الى
ان يصير نوعا مخصوصا متهيئا لقوله كالحركة والسكون بالنسبة الى
الجسم فيرد عليه ان محمولات اكثر مسائل العلوم وان كانت شاملة
على سبيل التقابل لكن الموضوع مما يحتاج فى لحوقها له الى ان يصير
نوعا معينا فلا يكون عرضا ولقد اطنبنا الكلام فى هذا المقام ليحيط
الناظر باطراف المرام لكونه مما تزول فيه اقدام الافهام وبعد بقى
ابحاث طوينا ها على غرها لئلا يتضجر قلب المتعلمين ويتصعر خد
المحصلين فعلم من هذا التحقيق ان كلمة عن فى قوله عن الاعراض الذاتية
داخلة على المحمول والمقصود انه علم يحمل فيه الاعراض الذاتية
التصورات والتصديقات عليها او المراد المعلومات التصورية
والتصديقية والمراد بالمعلومات التصورية الامور الحاصلة صورها
فى العقل مجردا عن الاذعان والتصديقية ماحصل ادراكها على وجه
الاذعان كوقوع النسبة اولاوقوعها المدركة على وجه الاذعان معتبرة
تلك المعلومات (من حيث نفعها) اى نفع تلك المعلومات (فى الايصال)
اى فى ايصال العقل (الى) تحصيل (المجهولات) تصورية اوتصديقية
قوله من حيث نفعها ظرف مستقر اما حال عن التصورات او التصديقات

اوصفة لهما كما في قولنا الانسان من حيث هو هو والماهية من حيث
هي هي اذالمقصود ان التصورات والتصديقات بهما ليس مطلقا
موضوع المنطق بل مأخوذة ومعتبرة من حيث نفعها في الايصال
والسر في ذلك انه لوكان البحث عن احوال المعلوم مطلقا يلزم ان يكون
جميع مسائل جميع العلوم من المنطق اذلا يبحث في العلوم الاعن احوال
احد المعلومين كما قيل موضوع الكلام العلوم من حيث يتعلق به
اثبات العقائد الدينية فلا بد من التقييد ثم ذلك القيد هو نفعها
في الايصال اي صحة كونها موصلة اوماتتوقف عليه لانفس الايصال
ومايتوقف هو عليه اذهما من الاعراض الذاتية المبحوث عنها
في المنطق المطلوب اثباتها بالبرهان فانها مجمل محمولات مسائل
المنطق لكونها راجعة الى الايصال ومايتوقف هو عليه فالايصال
ومايتوقف هو عليه محمول الفن وهو مايحل اليه محمولات المسائل
فلا يكون جزأ من الموضوع وقيدا اليه وذلك لان الموضوع وقيده
يجب ان يكون مسلم الثبوت في العلم فلا يثبت الموضوع ولاقيده
في العلم بل في علم اعلى منه حتى ينتهي الى ماهو موضوعه بين الثبوت
كالوجود والسر في ذلك ان حقيقة العلم اثبات الاعراض الذاتية
للشئ على ما هو معنى الهلية المركبة ولاشك انها تتوقف على الهلية
البسيطة لان ما لا يعلم ثبوته لا يطلب شئ له وقيل من ان قيد
الموضوع الايصال المطلق والاحوال المطلوبة هي الايصالات
الخاصة فزيف بان الايصالات الخاصة اخص من موضوع المنطق
فلا تكون مطلوبة بالبرهان اذالمبرهن عليه انما هو الاثار المطلوبة
والاعراض الذاتية كما مر غير مرة ومن قال الضمير في قوله نفعها راجع
الى الاعراض الذاتية فان الموصل وجزءه وان كان هوالمعلومات لكنها
ما لم يتصف بتلك الاحوال لاتصير موصلا ولاجزءه فان المعلومات
ما لم تصر جنسا اوفصلا لا تكون جزأ موصلا اوما لم تصر حدا
اورسما لايوصل الى الكنه ولايميزه فتلك الاحوال تدخل في الايصال
فمع مافيه من تضييع ماقصد من الاشارة الى ان الموضوع مقيد لم يأت

ببرهان بين (واعلم ان المراد بالمعلومات التصورية فى هذا التعريف ليس مايعم المعقولات الثانية بل المعلومات التصورية التى تنطبق عليها المعقولات الثانية كمفهوم الحيوان مثلا كن ذاهمة فى ضبط هذه المعانى فان فيها تشييدا للمبانى ولا تصعر خدك ولا تضجر قلبك مما نفعل من الاطناب والاطالة اذ ليس لنا غرض سوى البيان والافادة واعلم ان موضوع المنطق عند البعض هى المعقولات الثانية كما اشير اليه بقوله (او) المنطق علم يبحث فيه (عن الاعراض الذاتية للمعقولات الثانية) فكلمة اوالتقسيم الحداى حده اما كذا اوكذا على معنى انه عند قوم كذا وعند الاخرين كذا لا للشك والابهام حتى ينافى التحديد ولا على معنى ان له حدين حتى يقال ان الحد لا يقبل القسمة فخذها بقوة وكن من الشاكرين (المعقولات الثانية هى الاحوال العارضة للشئ بحسب وجوده الذهنى اى ما للوجود الذهنى بخصوصه مدخل فى عروضه هذا هو المراد بقول من قال هى ما لا يعقل الاعارضا لمعقول آخر فى الذهن سميت بها لكونها متعقلة فى المرتبة الثانية كالكلية مثلا الا ترى انه لا يمكن ان يتعقل معنى الكلية الا بعد تعقل مفهوم يعتبر عروضها له وكذا الجزئية فان منشأ اتصاف المفهوم بالكلية والجزئية انما هو الحصول العقلى فالجزئية ايضا من العوارض الذاتية ولا مدخل لعروضها للوجود العينى وما اشتهر من ان كل ما حصل فى الخارج فهو جزئى معناه ان كل ماهو موجود فى الخارج فهو بحيث اذا حصل فى العقل كان جزئيا ومانعا لا ان ماهو فى الخارج فهو من حيث انه فيه يعرض له الجزئية لا يقال كون الكلية والجزئية من العوارض الذاتية والمعقولات الثانية محل تأمل لان الكلية عبارة عن كون المفهوم بحيث لوحصل فى العقل لم يمتنع فرض صدقه على كثيرين والجزئية عبارة عن كونه بحيث لوحصل فى العقل امتنع ذلك وهذا الكون من الاحوال العارضة للمفهوم فى نفس الامر لا فى الذهن اذ لا يتوقف هذا على الحصول فى الذهن بل لا يتوقف على امكان حصوله فيه ايضا

يرشدك الى ذلك انهم عدوا ذاته تعالى المخصوصة المقدسة عما يقول الظالمون علوا كبيرا جزئيا حقيقيا مع انه ممتنع الحصول في الذهن لانا نقول اتصاف المفهوم بهما في نفس الامر اما في الخارج وهو محال بالضرورة او في الذهن فالمخصوص الوجود الذهن مدخل في عروضهما لا بمعنى ان الوجود الذهني قيد في الموضوع بحيث تصيرا القضية وصفية بل بمعنى ان الوجود الذهني مصحح للعروض ومصداقه فالمعروض هو المفهوم من حيث هو وهو بشرط الوجود الذهني (واما الاحوال التي لا مدخل فيها للوجود الذهني وانما يعرض الشئ في الخارج كالحركة للجسم والاحراق للنار والاضاءة للشمس فيسمى لازم الوجود ومالا مدخل لعروضه لشئ من الوجودين بل كلما وجدت الماهية كانت متصفا به وعارضة هي لها كالزوجية للاربعة فيسمى لازم الماهية فعلى هذا قوله (التي لايحاذى) على البناء المجهول اى لايوصف (بها) اى بتلك المعقولات الثانية (امر) حال كون ذلك الامر موجودا (في الخارج) صفة كاشفة للمعقولات الثانية مرادا بها معناها الاصطلاحي اى المعقولات الثانية هي الاحوال التي لايوصف شئ بها باعتبار وجوده الخارجي بل هي من العوارض الذهنية العارضة للاشياء بحسب وجودها الذهني على ان يكون النفي راجعا الى القيد وهو قوله في الخارج فلا ينتقض بالمعدوم المتعقل في الدرجة الاولى لان المعدوم المتعقل في الدرجة الاولى مثل الكليات الفرضية ليس من العوارض الذهنية للشئ لما حقق من انها انواع لافرادها الفرضية فهي ذاتية فلا تكون احوالا نعم العدم المطلق لايعقل الا عارضا لغيره في الذهن وليس في الاعيان مايوصف به على ما في حواشي شرح التجريد لكنه من المعقولات الثانية على ما قرر وانما قيل من ان قوله التي لايحاذى بها الى آخره لا يصح ان يكون صفة كاشفة والا ينتقض بالمعدوم المتعقل في الدرجة الاولى فناش من الغفلة التمام عن تحقيق المرام ومن قلة الاهتمام بتدقيق الكلام وبما جئنا لك

بآية بينة ظهر عليك ظهور نار القرى ليلا على علم ❋ ان المعقولات الثانية هى المعلومات التصورية العارضة للاشياء باعتبار وجودها الذهنى سواء كانت تلك الاشياء معلومات تصورية اوتصديقية كمفهوم الكلى العارض لمفهوم الحيوان والانسان ومفهوم القضية العارضة كقولنا الانسان كاتب فان مناط اتصافه باحتمال الصدق والكذب الذى هومفهوم القضية انماهو باعتبار حصوله فى الذهن فان العقل يلاحظه ولا مفهوم قولنا الانسان كاتب ثم يقيسه الى الواقع و يحكم عليه بانه يحتمل ان يطابقه اولا يطابقه كما انه يلاحظ اولا مفهوم الحيوان ثم يقيسه الى زيد وعمرو و يحكم بانه صادق على كثيرين ومشترك بينها ومن ههنا قيل ان المعقولات الثانية لوازم بينة بالمعنى الاعم فلا تصغ الى قول من قال ان المعقولات الثانية كالمعلومات قسمان تصورية وتصديقية فموضوع المنطق على تقدير ان يكون المعقولات الثانية واحد ايضا اعتبارا لا حقيقة اوعلى تقدير كونه المعلومات واحدا ايضا حقيقة والفرق تحكم فهذا الكلام بعيد عن التحقيق بمراحل واذا وعيت ما تلى عليك من البينات فاستمع لما نتلو عليك من الآيات الاشياء التى تعرض لها المعقولات الثانية اعنى معروضاتها تسمى معقولات اولى لتعقلها فى الدرجة الاولى فهى مندرجة تحت المعقولات الثانية اندراج الجزئى تحت الكلى كمفهوم الحيوان المندرج تحت مفهوم الجنس والانسان تحت النوع وللمعقولات الثانية احوال منها ما يشمل و يسرى الى المعقولات الاولى وليست هى المستقلة فيها ككونها موصلا وجزء موصل ومنها ما لا يشمل ولا يسرى اليها بل يختص بها ككونها من العوارض الذهنية وكذا الحال فى كل كلى فان من احوال الانسان ما لايستقل هو فيه بل يتصف به باعتبار اشخاصه ككونها كاتبا وقائما وقاعدا وماشيا ومنها ما لايسرى الافراد ولايشملها بل يختص به ككونه كليا ونوعا ما الى غير ذلك والمنطق لا يبحث فيه عن جميع احوال المعقولات الثانية بل عن احوالها العارضة لها

باعتبار المعقولات الاولى المدرجة تحتها ولهذا لم يطلق البحث عن احوال المعقولات الثانية بل قيده بقوله (من حيث تنطبق) اى تشتمل تلك المعقولات الثانية (على المعقولات الاولى) واما اشتمال الكلى على جزئياته اى لا يبحث فى المنطق عن الاعراض الذاتية للمعقولات الثانية مطلقا بل عن اعراضها اللاحقة لها من حيث انطباقها واشتمالها على المعقولات الاولى فيجرى عليها احكام كلية باعتبار المعقولات الاولى فيسرى تلك الاحكام وتتأدى اليها وتعرف احكامها من تلك الاحكام الكلية عند تماس الحاجة اليها لكون تلك المعقولات الاولى من جزئيات موضوعات القضايا الكلية المشتملة على تلك الاحكام الكلية وبهذا الاعتبار صار مسائل المنطق قوانين فهو مجموع قوانين الاكتساب مثلا يحكم على الحد التام بانه يوصل الى الكنه وعلى الجنس بانه يتوقف عليه الايصال اذ محمولات المسائل راجعة الى الايصال وما يتوقف عليه الايصال فيعرف به حال الحيوان الناطق والحيوان ان مسته الحاجة اليها اذا لموصل انما هو الطبايع المتصورة من حيث هى هى فيضم القضايا الكلية المشتملة على تلك الاحكام الكلية الى الصغرى سهلة الحصول فيقال الحيوان الناطق مثلا حد تام وكل حد تام يوصل الى الكنه وهذا من مسائل المنطق فينتج ان الحيوان الناطق يوصل الى الكنه ويقال ان قولنا العالم متغير وكل متغير حادث شكل اول والشكل الاول ينتج انه منتج لكن ينبغى ان يعلم ان من قال موضوع المنطق المعلومات انه لا ينكر كون الموضوع الذكرى فى مسائل المنطق معقولات ثانية وانه لا يريد بالمعلومات التصورية مفهوماتها فان مفهوم المعلوم التصورى معقول ثان كمفهوم الكلى وان من قال موضوعه المعقولات الثانية لم يرد به الا ما صدق عليه مفهوم المعقول الثانى كمفهوم الجنس والنوع والحد والقضية وغير ذلك ولم يرد ايضا انها موضوع الفن مطلقا بل باعتبار نفعها فى الايصال اذ من احوال المعقولات الثانية ما يعرض لها

باعتبار اشتمالها على المعقولات الاولى لكن لاباعتبار نفعها فى الايصال وان سرى وتأدى الى المعقولات الاولى ككونها ممكنا وممتنعا مثلا لكنه لم يذكره اعتمادا على ماسبق فى التعريف الاول لكن لانزاع لاحد فى كون محمولات المسائل المنطقية معقولات ثانية يرشدك اليه انهم قالوا القضايا المستعملة فى المنطق كلها ذهنيات وهى القضايا التى تكون حكمها مخصوصا بالافراد الذهنية ومعنى قوله (التى يحاذى بها امر فى الخارج) التى يصلح ان يتصف بها امر حال وجوده فى الخارج فهو ايضا صفة كاشفة للمعقولات الاولى فيندرج فيه الاحوال الخارجية ولوازم الماهية وكذا يندرج الاضافات اذا اتصفت بها الماهية باعتبار الوجود الخارجى سواء قيل بتحققها فى الخارج اولا وكذا المعدوم المتعقلة فى الدرجة الاولى كمفهوم العنقاء اذ يمكن ان يتصف به الموجود الخارجى كيف وقد عدوه من الكلى الممكن الافراد (واعلم انهم عدوا الشيئية والوجود والامكان ونظائرها حتى الماهية والامتناع والعدم من المعقولات الثانية قال العلامة الشريف فى حاشية التجريد ماحاصله ان الشيئية المعدودة من المعقولات الثانية هى الشيئية المطلقة فان ما وجد فى الخارج فهى اشياء مخصوصة ولا يختلجن فى وهمك ان الحيوان المطلق ايضا لايوجد فى الخارج وما وجد فيه فهو حيوانات مخصوصة فيلزم ان يكون المعقولات الثانية لان الحيوانية ليست مما لا يعقل الاعارضا لغيره (فان قلت هو جسم طبيعى وهو ما يفتقر فى الوجودين الى المادة قلت لا يلزم الاقتصار الى المادة فى التعقل ان لا يعقل الاعارضا لغيره لا يقال ان الشئ والممكن والوجود ونظائرها كيف يعد من المعقولات الثانية مع وجود افرادها فى الخارج كيف وقدقسموا الموجود الى الموجودات الخارجية والذهنية وكذا الشئ لا نا نقول كون المفهوم من المعقولات الثانية وعارضا فى ضمن حصصه للاشياء فى العقل لا ينا فى ان يكون له فرد موجود فى الخارج يحمل عليه مواطئة فيكون

باعتبــار تلك الحصص من المعقولات الثــانية وباعتبــار الغير موجودا خارجيــا صرح به العلامة الدوانى (و) نقول فى تعريف المنطق (باعتبار الجهة) الوحدة (الثانية المنطق قانون) بل قوانين لان كل مسئلة منه قانون فالمنطق مجموع قوانين الاكتساب كما اشتهر فاطلاق القــانون على المنطق تعبير عن الكل باسم الجزء وكان فيه اشارة الى ان تلك القوانين لاشتراكها فى جهــة وحدة تضبطهــا وتجعلها كشئ واحد بمنزلة قانون واحد والقانون فى الاصطلاح قضية كلية تستنبط منها احكام جزئيــات موضوعهــا اى يتعرف منها القضايا التى حكم فيهــا على اخص من موضوعها بان يجعل موضوع تلك القضايا محكوما عليه بموضوع تلك القضية ويجعل صغرى وتلك القضية الكلية كبرى وهذا هو المراد بقولهم القــانون امر كلى ينطبق على جزئياته هذا ويسمى تلك القضــايا فروعا واستخراجها من تلك القضية يسمى تفريعا لكن نص رئيس القوم بان مسائل العلوم موجبات حملية كلية حتى حكم بان مهملات العلوم كليات فالمراد بجزئيــات موضوعهــا جزئيات لهــا زيادة ملابسة بموضوعها بان يتوقف تحققها او صدقها على وجود تلك الجزئيات فخرجت السوالب والشرطيات اما السوالب فلان صدقها لا يتوقف على وجود جزئيات موضوعها وهذا هو المراد بقولهم الســالبــة لا تستدعى وجود الموضوع والموجبــة تستدعيــه والا فالموجبــة الكاذبة ايضا لا تستدعيه فتأول كما وقع فى عبارات النحاة ان كان المبتدأ مشتملا على ما له صدر الكلام فالواجب تقديمه ولا يسوغ المنفصل الا بتعــذر المتصل هذا سميت هذه القضية الكلية قانونا لانه فى اللغة اسم للمسطرة والجامع المتوسل الى تحصيل العلوم المتكثرة على استقامة وقد يقال لها ضابطة ايضا لانضباط احكام الامور المتكثرة التى هى جزئيات موضوعها فيها والاصل ايضا باعتبــار انهــا اصل تلك الاحكام ومنشاؤها وقاعدة كانهــا قاعدة شجر وهؤلاء القضايا اغصــان وفروع لها فهو قانون (يعرف به) اى

بالفعل مفصلة (صحيح الفكر) الجزئي الوارد على المتفكر الناظر في مادة مخصوصة (وفاسده) لكون الفكر المطلق موضوعا لتلك القضايا المسماة بالقوانين اذ لا يكفي الفطرة الانسانية لمعرفة صحة الانظار الجزئية وفسادها والا لما وقع الخطاء عن العقلاء الطالبين للحق الهاربين عن الخطاء والغلط وضبط الانظار الجزئية ومعرفة احوالها والبحث عنها مفصلة متعسر بل متعذر لكثرتها بل لعدم تناهيها اذ الافكار الجزئية تتزايد يوما فيوما بتلاحق الافكار والاشخاص فالمقصود الاصلي معرفة احوال الافكار الجزئية بتفاصيلها اذ هي المقصود للناظر المفكر لكن لما لم يتيسر للقوم البحث عن احوالها مفصلة بما ذكر من التعذر وعدم كفاية الفطرة الانسانية بذلك وضعوا قضايا كلية حكموا فيها على جميع جزئيات موضوعها واثبتوا لها محمولات بدلائل فصارت قضايا كسبية موضوعاتها المعلومات من حيث انها موصلة ومحمولاتها اعراض ذاتية ليتوصل بتلك القضايا الى معرفة تلك الاحوال المقصودة واستخراجها الى الفعل عند تماس الحاجة اليها فجاء المنطق قوانين متعلقة بالاكتساب تعرف منها صحة الافكار الجزئية الواردة على المفكر الناظر فكل فكر لا يتزن بهذا الميزان فهو فاسد العيار وبهذا الاعتبار ايضا يسمى بهذا العلم ميزانا فالمنطق وان وضع آلة للعلوم الحكمية لكن لا تختص آليته بها ولا اختصاص لها في نفسها بعلم دون علم كيف ما من علم الا وافتقاره اليه بين لا يدفع ومكشوف لا يتقنع بل يعم غير العلوم ايضا اذ ما من مطلوب الا وقد يحتاج تحصيله على وجه الصواب الى استعمال المنطق فان وقع بدونه فرمية من غير رام ومن ههنا تطابقت الآراء وتصادمت العقول والاهواء الى ان تعلم المنطق فرض على كل مسلم والفكر عند المتقدمين مجموع الحركتين حركة من المطلوب المشعور به نحو المعلومات لتحصيل مباد مناسبة ونهايتها حصول المبادي وحركة من المبادي الى المطلوب بترتيب تلك المبادي ونهايتها حصول المطلوب وعند المتأخرين الترتيب اللازم للحركة

الثانية لكن ذهب الامام الرازى الى ان الفكر هو الامور المترتبة لكن الفحول لم يتلقوه بالقبول وان وافق القول باشتمال التعريف على العلل الاربع للفكر مادة هى الامور المعلومة وصورة هى الهيئة الاجتماعية الحاصلة لتلك الامور وصحة استلزامه للمطلوب وهو منوط بصحة المادة والصورة معا اذ لو فسدتا او فسدت احديهما فسد الفكر ولم يستلزم المطلوب وصحة المادة كونها مناسبة للمطلوب وصحة الصورة كونها جامعة للشرائط المعتبرة فى باب الايصال والمتكفل لتحصيل هذه الامور الخطيرة كما ينبغى بالقياس الى الذكى والغبى انما هو هذا الفن طوبى لمن له فيه حظ اوفى ويد طولى (ولما تقرر فيما بين القوم ان بيان غاية العلم وبيان موضوعه ينساقان الى معرفته برسمه اراد الشارح رحمة الله عليه ان يشير الى ان رسمه ايضا قد يكون منساقا الى معرفة موضوعه وغايته فقال (فاندرج فى التعريف الاول) الكائن باعتبار الجهة الوحدة الذاتية (معرفة الموضوع على المذهبين) اى التصديق بموضوعية موضوع المنطق حيث حصل من التعريف مقدمة هى ان المعلومات او المعقولات الثانية ما يبحث فى المنطق عن عوارضه الذاتية ولنا مقدمة معلومة من الخارج هى ان ما يبحث فى العلم عن عوارضه الذاتية فهو موضوع ذلك العلم فيحصل من هاتين المقدمتين التصديق بموضوعية موضوع المنطق اى التصديق بان المعلومات او المعقولات الثانية موضوع المنطق وموضوع المنطق المعلومات والمعقولات الثانية فالموضوع اما موضوع او محمول فالتصديق بهلية ذات الموضوع من اجزاء العلم والتصديق بموضوعيته من مقدمات الشروع وتصوره من المبادى التصورية وتصور مفهوم الموضوع اعنى ما يبحث فى العلم عن الاعراض الذاتية لكونه موضوع تلك القضية او محمولها فههنا امور اربعة ربما يقع بينها اشتباه فلا تكن من المشتبهين الخابطين خبط عشواء والراكبين شططا (و) فى التعريف (الثانى)

اندرج (معرفة الغاية) اى التصديق بغاية الفن اذ حصل منه ان معرفة صحة الفكر وفساده مما يترتب على المنطق وكل ما يترتب على الشئ فهو غاية ذلك الشئ فيفيد ان معرفة صحة الفكر وفساده غاية المنطق فعلم ان المراد باندراج التصديق بالموضوع والغاية فى التعريف حصول التمكن التام على ذلك التصديق بواسطة حصول مقدمة كلية من التعريف صالحة لان يجعل احدى مقدمتى الدليل المستلزم اياه لا انه بمجرد التعريف يحصل التصديق المذكور حتى يرد انه يلزم اكتساب التصديق من التصور على ان ذلك مما لم يقم برهان على امتناعه ولما كان القدماء يذكرون فى صدور الكتب ما يسمونه بالرؤس الثمانية وكان منها القسمة اى بيان اجزاء العلم وابوابه ليطلب المتعلم فى كل باب منهما ما يليق به ولا يضيع وقته فى تحصيل مطالبه . اراد الشارح رحمة الله عليه ان يذكر من تلك الرؤس القسمة لحكم ان مالايدرك كله لايترك كله فقال

(ثم نقول لما كان الغرض من تدوين المنطق معرفة الناظر المفكر (صحة الفكر) الجزئى الوارد عليه حين النظر فى مباد معينة ومواد مخصوصة وفساده (والفكر) الجزئى (اما لتحصيل المجهولات التصورية اوالتصديقية) اى المجهولات من جهة التصور اوالمجهولات من جهة التصديق لان المكتسب هو المجهول من جهة التصور اومن جهة التصديق لا التصور والتصديق لانهما قسم من العلم الذى هو عبارة عن الصورة الحاصلة من الشئ عند العقل فاكتسابهما تحصيل الحاصل فالغرض من المنطق فى الحقيقة بيان جميع الافكار الجزئية الموصلة الى نوعى المجهول ولكن لما كان بيانها على الوجه الجزئى متعذرا لكثرتها وعدم انضباطها الا انها كانت تلك الكثرة راجعة الى نوعين فارادوا بيانها على الوجه الكلى ليتوصل الى معرفة الاحوال الجزئية حين ماسة الحاجة اليها فلاجرم حصروا تلك الافكار الموصلة فى النوعين احديهما الموصل الى المجهول التصورى وثانيهما الموصل الى المجهول التصديقى ليتيسر لهم بيانها

على الوجه الكلى المنضبط (كان) اى حصل (للمنطق طرفان) يبحث فى احدهما عن احوال الافكار الموصلة الى المجهول التصورى وفى الآخر عن احول الافكار الموصلة الى المجهول التصديقى فطرف الفن طائفة من مسائله يبحث فيها عن احوال الشئ او اشياء متناسبة فذلك الطرفان (التصورات والتصديقات) اى احدهما المباحث المتعلقة بالمعلومات التصورية والآخر المباحث المتعلقة بالمعلومات التصديقية لان التصور لا يستفاد من التصديق وبالعكس فالتصورات والتصديقات بمعنى المتصورات والمتصدقات بها هى المسائل تعبيرا عن شئ باسم اشرف اجزائه وهو الموضوع فى المسائل (ولكل) واحد (منهما) اى المتصورات والمتصدقات بها او من الطرفين (مباد) وهى تطلق على ما يبدأ به فى اوائل الكتب قبل الشروع فى الفن لارتباطه به فى الجملة فهى اعم من المقدمة بمعنى ما يتوقف عليه الشروع اما مطلقا او على وجه كمال البصيرة ووفور الرغبة فى تحصيله واما المقدمة بمعنى ما يعين فى تحصيل الفن فهى اعم من المبادى وقد يطلقون المبادى على ما يعدونه جزأ من العلوم فى قولهم اجزاء العلوم ثلاثة الموضوعات اى هليتها والمبادى والمسائل ويذكرون فيها حدود الموضوعات واجزائها واعراضها والمقدمات البينة او المبينة هناك او فى علم آخر يتركب منها الادلة المستعملة فى العلوم لاثبات مسائله وقد يطلق على ما يتوقف عليه الشئ ذاتا او تصورا او شروعا وهذا اعم مما يعد جزأ من العلوم لتناولها معرفة الغاية وتصوره بوجه ما او برسمه وقد يطلق على معنى آخر وهو المراد ههنا وهو ما لا يكون مقصودا بالذات فى الفن على معنى ان لا يكون معرفة احوله والنظر فيه مقصودا اوليا فى الفن لعدم ترتب غاية الفن عليه بلا واسطة وان كانت المسائل المتعلقة بها مقصودا اصليا فى الفن لكون مسائل الفن كلها مقصودة بالذات فيه كالكليات الخمس فان معرفة احوالها والنظر فيها ليست مقصودا اصليا من المنطق كما ان لكل منهما مبادى فكذلك له مقاصد

كما قال (ومقاصد) فهى ما يكون النظر فى احواله والبحث عن اعراضه مقصودا اوليا فى الفن لا لترتب غاية الفن عليه بلا واسطة كالقول الشارح والحجة فان غاية المنطق التى هى العصمة انما يترتب على معرفة احوالهما اذالمقصود معرفة صحتهما وفسادهما لكونهما موصلين بلا واسطة بخلاف الكليات والقضايا فان النظر فيهما انما هى لكونهما من اجزائهما (فكان) بهذا الاعتبار (اقسامه) اى اقسام الفن (اربعة) المباديين والمقاصدين (فبادى التصورات) اى المبادى الكائنة فى جانب التصورات اى المباحث المتعلقة بالمعلومات التصورية (الكليات الخمس) لتوقف القول الشارح الذى هومقصود بالذات عليها فاحداقسام الفن المسائل الباحثة عن الكليات الخمس والمبادى فهى انفسها لامباحثها كماظن (ومقاصدها) اى المقاصد فى جانب التصورات (القول الشارح) بل الاقوال الشارحة فاحداقسامه ايضا المباحث المتعلقة بالقول الشارح والمقاصد نفسه لامباحثه (ومبادى التصديقات) اى المبادى فى جانب التصديقات اى المباحث المتعلقة بالمعلومات التصديقية (القضايا) بانواعها (واحكامها) اى العكسان والنقيض ولوازم الشرطيات وسميت بها احكاماللقضايا لانها يحكم على القضايا باحكام باعتبارها لا نفسها فيقال القضية الموجبة الكلية تنعكس موجبة جزئية ولايقال القضية الموجبة الجزئية عكس الموجبة الكلية وان صح ذلك وانما افردها بالذكر مع اندراجها فى القضايا لانهم كانوا يجعلون الاحكام فى باب مقابل لباب القضايا ولما جمعها ههنا للمناسبة اراد التنبيه على ذلك فلم يكتف بذكر القضايا مع شمولها للاحكام فاحد اقسامه المباحث المتعلقة بالقضايا واحكامها اى الموضوعات الذكرية فى هذه المباحث انواع القضايا واحكامها فلانه لايحسن التقابل بين القضايا واحكامها لان القضايا موضوع حقيقى بهذه المباحث وليس احكامها موضوعات حقيقة شئ من المباحث (ومقاصدها) اى المقاصد فى جانب التصديقات (القياس) اى من حيث الصورة واما المقسم للصناعات

فهو القياس من حيث المادة فلا يلزم تعدد المقسم على الاقسام ولا يختلج
فى وهمك ان القياس مطلقا من مقاصد الفن فى جانب التصديقات
وينظر فى احوالهما بكلا الاعتبارين فلا وجه للتخصيص لان
مباحث الصورة بلغت فى الكثرة مبلغا كانها المقاصد فقط وبما حققنا
من معنى المبادى والمقاصد وبيان المراد من العبارات الضيقة ههنا
ظهر ان ما اورده من التصدى وشرح الكتاب فبعيد من الحق ومنحرف
عن سمة الصواب وان قرب كما ذكرنا لكنه يبعد عن اخرى بمراحل
ولا تتبع الهوى بعد ما جاءك الحق فالحق احق بالاتباع وان كان لمسالك
النظر اتساع فلنقتصر على هذا القدر مصليا على خير البشر ولولا تراكم
العلائق وتلاطم العوائق لشرحت الكتاب الى آخره ورفعت الحجاب
وميزت القشر عن اللباب الا ان همم المحصلين متعاقرة وعزائمهم
متقاصرة ❊ وختمتها حامدا لله ومصليا على رسول الله
وآله وصحبه اجمعين

بحمده سبحانه وتعالى يسر لنا طبع هذه الرسالة البسيطة ❊ المشتهرة
بين الطلبة برسالة جهة الوحدة الانيقة ❊ المنسوبة الى الفاضل
محمد امين ابن صدر المحققين ❊ فى مطبعة الحاج محرم افندى ❊
البوسنوى ❊ اعانه المولى فى مآربه الدنيوى
والاخروى ❊ وتصادف ختام طبعها
فى اوائل صفر الخير ❊ لسنة
ثمان وثمانين ومأتين
والف

الاعراض الذاتية لشيء واحد) اى عن الاحوال المستندة الى ذات
شيء واحد اما بلا واسطة شيء كما فى العرض الاولى او بواسطة امر
يساويه جزأ كان اوخارجا فكلمة عن داخلة على المحمول و سيجىء
زيادة تحقيق لهذا الكلام ثم كون الموضوع جهة الوحدة باعتبار
رجوع موضوعات المسائل اليه وكونها باحثة عن حواله فان قلت
هلا حصروا جهة الوحدة الذاتية فى الموضوع مع ان المحمول ذاتى
ايضا يصلح ان يعتبر سببا للوحدة باعتبار كون محمولات المسائل المتكثرة
راجعة اليه كما قيل محمول العلم ماينحل اليه محمولات مسائله قلت
نعم لكن لم يعتبروا المحمول فى جهة الوحدة لكون المقصود من العلوم
بيان احوال الموضوع والمحمولات صفات تطلب لذوات الموضوعات
ومن ههنا تسمعهم يقولون تمايز العلوم بتمايز الموضوعات بان يبحث
فى هذا الفن عن احوال شيء واحد اواشياء متناسبة و فى ذلك عن
احوال شيء آخر اواشياء متناسبة اخرى ولايعتبرون رجوع
المحمولات الى ما يعمها ولا تمايزها بتمايزه ولانه لو اعتبر التمايز
بالمحمول لكان علم واحد علوما جمة لاشتمالها على طوائف كثيرة
من المسائل (فان قلت بين لنا ماوجه قولهم العلم هو المحمولات
المتنسبة (قلت كانه تشبيه لبيان ان المقصود فى العلوم نسبة المحمولات
الى الموضوعات و بيان احوالها تبصر سواء كان وحدة ذلك الشيء
الواحد المبحوث عنه (وحدة حقيقية) كالعدد الموضوع لعلم الحساب
(اواعتبارية) بان يكون اشياء متعددة متناسبة يعتدبها
فى امر واحد اماذاتى كانواع المقدار المتشاركة فيه لعلم الهندسة
وكالكتاب والسنة والاجماع والقياس المتشاركة فى الدليل الذى هو
جنسها لعلم اصول الفقه او عرضى كموضوعات مسائل الطب
المتشاركة فى الانتساب الى الصحة التى هى الغاية فى ذلك العلم
وكالمعلومات التصورية والتصديقية المتشاركة فى الايصال الى
المجهول الذى هو عرضى لهما لعلم المنطق وما عند من يقول
موضوعه المعقولات الثانية وهو واحد وحدة حقيقية كذا قيل وفيه